بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

بيان السودان
في القمة العالمية الثانية للتنمية الإجتماعية

السفير/كمال بشير أحمد – مدير عام التعاون الدولي
وزارة الخارجية
رئيس وفد السودان

الدوحة : ٤ – ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني – أمير دولة قطر

أصحاب السمو والفخامة،،،

السادة رؤوساء وأعضاء الوفود،،،

السيد الأمين العام،،،

السيدة رئيسة الجمعية العامة،،،

الحضور الكريم،،،

في البدء أتقدم لدولة قطر الشقيقة بالشكر على استضافتها لأعمال هذه القمة المهمة ، كما نشكر مُيسري الإعلان السياي على جهودهم في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء ، ونضم صوتنا للبيان الذي أدلت به جمهورية العراق نيابةً عن الـ٧٧ والصين ، ونشكرها على قيادتها الحكيمة للمفاوضات لعكس مصالح وأولويات المجموعة.

يسرنا أن نرحب بإعتماد وثيقة الإعلان السياسي آملين في أن تكون هذه الوثيقة وسابقتها المعتمدة في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ ، بمثابة إلتزام سياسي فعلي وواقعي بتنفيذ إجراءات وخطوات وطنية وإقليمية وعالمية تركز على تعزيز التعاون المشترك والمثمر بهدف ضمان توفير متطلبات التنمية الإجتماعية متضمنة القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، لجميع فئات المجتمع.

السيد الرئيس،،

تحتاج البلدان النامية إلى الدعم المالي الملائم لتوفير الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة لسكانها. ونشجع المؤسسات المالية الدولية على دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي والقدرة على تحمل

عبء الديون على المدى الطويل. وتستدعي الأوقات الإستثنائية استجابة غير مسبوقة من المجتمع الدولي على أساس مبادئ تقاسم المسؤولية والتضامن العالمي. وهناك حاجة ملحة للتعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ، لدعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر والجوع وضمان توفير التعليم والعمل اللائق، إلى جانب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان كوبنهاغن وكذلك الالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. لإنقاذ الأجيال الحالية والأجيال المقبلة من حدة الفقر والجوع، يجب على المجتمع الدولي أن يبني هيكلاً عالمياً يقوم على الاحتياجات الإنمائية للشعوب ، نظام عالمي لا يتخلف فيه أحد عن الركب خاصة البلدان النامية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر تضامنه تمشيا مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات.

السيد الرئيس الحضور الكريم،،،

تواصل الدولة جهودها في إبتكار السياسات والبرامج رغم التحديات الجسيمة الراهنة، للمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية للفقر والأسباب الكامنة وراء عدم المساواة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والأوضاع الإنسانية المفروضة علينا بموجب حرب العدوان التي تقودها مليشيا الدعم السريع والدول التي تناصرها. وترمي هذه الجهود لتوفير الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتعليم الجيد للجميع ، وتوفير البيئة الصحية الآمنة والمياه النظيفة والصرف الصحي، والمأوى الملائم. مع مراعاة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، بإعتبارهم من أكثر الفئات هشاشة في المجتمع إلى جانب النساء والأطفال.

عليه لابد من ضمان التمويل المستدام والمنصف بوصفه أحد عوامل الأساسية اللقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وفي هذا الصدد تواصل مؤسساتنا الوطنية في جهودها المضنية رغم جسامة التحديات

والتعقيدات المصاحبة التي خلفتها حرب العدوان، والتي مارست فيها المليشيا الإرهابية تدمير ممنهج للبنى التحتية ونهبت البنوك والمؤسسات.

السيد الرئيس والحضور الكريم،،،

لتحقيق التنمية والرفاهية للشعوب، لابد من توفير الخدمات الصحية بصورة منصفة وعادلة بحيث تكون متاحة وفي متناول الجميع. ولكي يكون هذا الاجتماع لحظة تحول، لابد من أن تتوفر للمجتمع الدولي الرغبة الحقيقية في تعزيز وتعميق التعاون الدولي، والعمل بشكل بناء من أجل القضاء على العقبات التي تعترض طريق التنمية لا سيما فى البلدان النامية، وضمان تحقيق الوصول المنصف ودون عوائق إلى التكنولوجيات الصحية والتدابير العلاجية والوقائية. هذا إلى جانب إيجاد سبل للتعاون لتذليل العقبات المالية والتمويلية، ودعم الإبتكارات البحثية والعلمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتعزيز النظم الصحية والتمويلية خاصة في الدول النامية وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية لكل دولة.

ويبذل السودان جهود حثيثة متواصلة لتوسيع نطاق تغطية الخدمات الصحية وتوفير الرعاية لكافة المواطنين بالجودة المناسبة بكل ولايات السودان بما يشمل خدمات التشخيص والعلاج .إلا أنه نتيجة لحرب العدوان التي تقودها مليشيا الدعم السريع المدعومة إقليمياً، فإن النظم الصحية في السودان تعمل في بيئة مليئة بالتحديات، مما يشكل عبئًا إضافياً على الأنظمة الصحية. وقد أدت التعقيدات المرتبطة بحرب العدوان، إلى نقص في ضروريات الحياة الأساسية و ازدياد الطلب على الخدمات الصحية. إلا أن كافة الجهات المعنية، متمثلة في وزارة الصحة الإتحادية ومفوضية العون الإنساني، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، يبذلون كافة الجهود بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة لسد الثغرات وتقديم الخدمات الصحية والوقائية.

السيد الرئيس،،،

تأكيداً لالتزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين ومزيداً من التمكين للنساء والفتيات، تمت إجازة الخطة الوطنية للقرار ١٣٢٥ (المرأة الأمن السلام) والتى تدعم أوضاع النساء ومشاركتهن في عملية صناعة وبناء السلام وازالة كافة المعوقات التي تحول دون مشاركتهن الفعالة . كما وفرت الحماية للنساء في مناطق النزاعات. وإلتزاماً بتنفيذ الإتفاقيات وتفعيلاً الشراكات الدولية،يعمل السودان على تفعيل برامج الشمول المالي عبر البرامج التقنية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل وصول رواد الاعمال الى برامج الحماية الاجتماعية وسوق العمل.حيث يشارك السودان في المنصة الاقليمية في الوصول إلى ٥٠ مليون امرأة في مجال الأعمال التجارية. ويتشارك في تنفيذ هذا المشروع كل من السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، ومجموعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس).

في الختام،،،

لابد من التعاون وتعضيد الجهود وتبادل الخبرات والدعم بين الدول لتحقيق الغايات والأهداف المنشودة لضمان الرفاة الأجتماعي للجميع، ولمواجهة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والصحية والتغيرات المناخية وما يرافقها من موجات اللجوء والنزوح والتغيرات المناخية التي أعاقت جميعها خطوات التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من صعوبات المرحلة الإستثنائية الي يشهدها السودان، إلا أننا وأجهزتها المعنية نواصل الجهود لمعالجة هذه الأزمات وتوفير الحماية الإجتماعية وسبل العيش الكريم لأفراد المجتمع السوداني كافة. ونحث المجتمع الدولي على بذل الدعم التقني والفني وتعزيز القدرات والبنى التحتية للمؤسسات الوطنية، ودعم الكيانات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك تحقيقاً لمبادئ الشراكة وتنفيذ للمعايير الدولية في هذا الصدد.

وإذ نثمن ونقدر أدوار شركاءنا الدوليين والإقليميين وكذلك وكالات وأجهزة الأمم الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها إلى جانب المؤسسات الإقليمية المعنية بمجال الحماية الاجتماعية ، لما يقومون به من مجهودات مقدرة لدعم إحتياجات السكان في مختلف البرامج الاجتماعية، يجدد السودان التزامه بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكلنا أمل في أن تسهم مخرجات هذه القمة وإعتماد إعلانها السياسي في تحقيق أهدافها المرجوة.

شكراً السيد الرئيس والحضور الكريم على حسن الإصغاء